

إن اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا،

وقد استعرضت تقارير الأمين العام التنفيذي عن الوضع المالي لبرامج اللجنة: الميزانية البرنامجية العادية للجنة(١)، والموارد الداعمة لبرنامج اللجنة من خارج الميزانية(٢)، وتدابير ضغط النفقات(٣)،

وقد استمعت الى البيانات الاضافية التي قدمتها الامانة التنفيذية حول الضائقة المالية التي تعاني منها الأمم المتحدة حاليا وكذلك الاجراءات المالية الواسعة التي اتخذتها الامانة العامة للأمم المتحدة للحد من الإنفاق على أجهزتها المختلفة، والتي انعكست على اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا بتخفيض مخصصاتها بنسب خطيرة، سواء كانت هذه المخصصات ادارية أو تمويلية لبرامج ونشاطات اللجنة، مما يهدد بتقليص المهام والنشاطات الموكلة الى اللجنة خلال العامين الماليين ١٩٨٦ و ١٩٨٧،

١- تعرب عن بالغ قلقها إزاء أية اجراءات مالية تهدف الى تخفيض أية نشاطات مقرررة للجنة خلال العامين ١٩٨٦ و ١٩٨٧ وكذلك عن قلقها إزاء أية اجراءات تستهدف الحد من قدرة اللجنة على استكمال عناصرها البشرية اللازمة للقيام بهذه النشاطات؛

٢- كما تعرب بشكل خاص، عن قلقها من تطبيق الاجراءات المالية التي تتخذها الامانة العامة للأمم المتحدة على جميع أجهزتها بالتساوي دون مراعاة للوضع الخاص الذي تنفرد به اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا، لا سيما من حيث نقص الكوادر البشرية اللازمة أساسا للقيام بالبرامج والنشاطات المقرررة، خصوصا وإن اللجنة قد تعرضت بالفعل عند إقرار ميزانيتها لإلغاء ثلاثين برنامجا فرعيا بسبب قصور الموارد المادية والبشرية الكافية؛

٣- تؤكد حرصها الشديد على مساندة عملية استمرار اللجنة في أعمالها ومضيها قدما في الاضطلاع بدورها البناء وترسيخه بكل الوسائل والسبل الممكنة؛

٤- تدعو المجلس الاقتصادي والاجتماعي الى دعوة الجمعية العامة الى تعزيز الدور الايجابي والبناء الذي تضطلع به اللجنة في مجال التنمية الاقتصادية والاجتماعية للمنطقة وضرورة تطويره نحو المساهمة الأعمق في دفع البرامج والمخططات التنموية الاقليمية والقطرية.

الجلسة العامة الثالثة

٢٤ نيسان/ابريل ١٩٨٦